## من الصحافة الإيرانية

خاص

### سياسة الطاقة الإيرانية تلحق هزيمة ساحقة بترامب والجمهوريين

أكد الدبلوماسي الإيراني السابق «عبدالرضا فرجي‌راد» أن الهزيمة الثقيلة التي مني بها الرئيس الأميركي والحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية تعود في جوهرها إلى الدور المحوري الذي لعبته الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر فرض معادلاتها على أسواق الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة الزراعية وتضخم السلع داخل الولايات المتحدة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أن سياسة طهران خلال الشهرين الأخيرين نجحت في إبقاء أسعار النفط فوق عتبة مئة دولار، موضحاً أن مساعي واشنطن وحلفائها العرب لإيجاد مسارات بديلة لتصدير النفط جنوب المضيق لم تفلح في خفض الأسعار بسبب تكاليفها الباهظة.

وأشار الكاتب إلى أن إيران أحكمت سيطرتها على المضيق خلال الأسابيع الماضية عبر استهداف أكثر من خمس وثلاثين سفينة، في حين عجزت الولايات المتحدة عن الردّ خشية التسبب في قفزة إضافية بأسعار النفط، الأمر الذي انعكس مباشرة على معيشة المجتمع الأميركي وأهدى الديمقراطيين فوزاً تاريخياً في مجلس الشيوخ شمل ولايات احتكرها الجمهوريون لأكثر من قرن.

ولفت فرجي‌راد إلى أن المرحلة المقبلة تستبعد لجوء الرئيس الأميركي إلى السلاح النووي في حال شن أي هجوم على إيران لعدم امتلاكه تفويضاً بالحرب من الكونغرس، فضلاً عن انعقاد قمة قادة الصين وروسيا والولايات المتحدة في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، والمساعي الروسية والصينية الحثيثة لمنع التصعيد، وإن كان طبع دونالد ترامب الغاضب قد يدفعه لعمل غير محسوب، رغم أن مصلحته العقلانية تقتضي إنهاء الحرب مع إيران وأوكرانيا لتعويض خسارته الانتخابية.

وأوضح أن الكيان الصهيوني وبنيامين نتنياهو كانا من أبرز الخاسرين في هذه الانتخابات، حيث عززت النتائج حظوظ غادي آيزنكوت لرئاسة الوزراء نظراً لإدراك المستوطنين ضرورة الحفاظ على العلاقة مع واشنطن بعد عداء نتنياهو العلني للديمقراطيين، كما أثارت النتائج استياء روسيا التي بات على رئيسها فلاديمير بوتين حسم الحرب قبل استعادة الديمقراطيين للبيت الأبيض، مقابل ارتياح واضح لدى الأوروبيين وفولوديمير زيلينسكي. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الدول العربية كانت بدورها خاسراً كبيراً بعد أن أنفقت أموالاً طائلة لإسقاط الديمقراطيين وإيصال ترامب إلى السلطة، مشدداً على أن سياسات ترامب زعزعت استقرار هذه الدول بشدة، لتجد نفسها اليوم أمام عودة قوية للديمقراطيين ستشكل مصدر إزعاج حقيقي لها.

### اقتصاد الحرب يقلب حسابات واشنطن العسكرية في الخليج الفارسي

اعتبر الكاتب الإيراني «أنوش رحام» أن المواجهة الجارية بين إيران والولايات المتحدة تتجاوز أبعاد الصراع العسكري التقليدي لتنتقل إلى قلب الاقتصاد العالمي، حيث تحسم نتائج المعارك في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد ومخاطر التأمين والشحن البحري، مما يفرض على المعتدي تكاليف اقتصادية باهظة تقلب حساباته العسكرية الأولية رأساً على عقب.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب واجه أزمة سياسية خانقة وتراجعاً حاداً في شعبيته بالتزامن مع الانتخابات النصفية، بعد أن تحولت حربه ضد إيران من استعراض للقوة إلى عبء مباشر يرهق معيشة المواطنين الأميركيين عبر ارتفاع أسعار الوقود وتضخم أسعار الغذاء، مما دفعه إلى تكرار وعوده بانتهاء الصراع قريباً لتهدئة الشارع الأميركي.

وتابع الكاتب: أن لجوء واشنطن إلى الحرب النفسية والتهديد بأسلحة مدمرة وتشديد الحصار على الغذاء والدواء لفرض وهم التفوق المطلق قد فقد فاعليته أمام الحقائق الاقتصادية الميدانية، إذ لم تعد الشعارات الدعائية قادرة على منح ترامب أي رصيد سياسي في ظل الضغوط التضخمية المتصاعدة التي تعصف بالدول المستهلكة للنفط.

ولفت رحام إلى أن التغطية الإعلامية الواسعة لجولة قائد القيادة المركزية الأميركية براد كوبر في مضيق هرمز، وادّعاءاته بتطهير الممرات الملاحية وتأمين عبور السفن بدعم ٥٠ ألف جندي أميركي وعدم رؤيته لقوات حرس الثورة الإسلامية، لا تعدو كونها عملية دعائية تهدف إلى الإيحاء بسيطرة واشنطن الميدانية على هذا الشريان الحيوي.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الأسواق العالمية وشركات الشحن والتأمين لا تبني ثقتها على منشورات الرئيس الأميركي أو الصور الاستعراضية للقادة العسكريين الأميركيين، مشدداً على أن استعادة الأمن البحري القابل للحساب وعودة الاستقرار إلى أسواق الطاقة العالمية يظلان متغيرين استراتيجيين مرهونين بإرادة إيران وحدها.

### مسيرات مقارعة الاستكبار تؤسس لمرحلة طرد أميركا من المنطقة

رأت الكاتبة الإيرانية «فاطمة بصيري» أن مسيرات اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار حملت رسالة حاسمة للإدارة الأميركية التي توهمت أن إشعال الحرب في أواخر شباط/فبراير الماضي يمكن أن يقوّض أركان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكدة أن الحضور الشعبي المليوني نقل إرادة طهران من مرحلة طرد الولايات المتحدة من داخل البلاد عام ١٩٧٩م إلى مرحلة اقتلاع نفوذها بالكامل من المنطقة. وأضافت الكاتبة، في مقال لها في صحيفة «جوان»، يوم الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أن المشاركة الواسعة لمختلف شرائح المجتمع والمسؤولين وعوائل الشهداء في أكثر من ٩٠٠ مدينة تحت شعار «الميثاق مع الشهداء والنزال مع الاستكبار»، ورفع صور قائد الثورة الشهيد مع الهتاف بـ«الموت لأميركا» و«الموت لإسرائيل»، أثبتت فشل رهانات واشنطن على شق الصف الوطني وبث اليأس في النفوس. وتابعت الكاتبة: أن الحصار البحري الذي لجأت إليه الولايات المتحدة كآخر ورقة اقتصادية بعد فشلها العسكري قد تحطم أمام صمود الشعب الإيراني والجهود الحكومية للالتفاف عليه، مشيرة إلى إقرار المراقبين الدوليين بعجز هذا الحصار عن تحقيق أهدافه وقرب تلاشي مفعوله لافتقاره إلى مقومات الاستدامة.

ولفتت بصيري إلى أن هدف طرد القوات الأميركية من المنطقة بات أقرب إلى الواقع بعد حرب رمضان، مستشهدة بتقديرات مراكز أبحاث غربية مثل مجلس العلاقات الخارجية الأميركي ومعهد تشاتام هاوس، التي أقرّت بأن وقوع القواعد الأميركية في مرمى الأسلحة الإيرانية وتهشم مظلة الحماية الأميركية يفرضان على واشنطن سحب قواتها بعيداً عن مدى التهديد الإيراني، ويهددان بانهيار النظام الإقليمي القائم على الهيمنة الأميركية. وذكرت الكاتبة أن عمدة طهران «علي‌رضا زاكاني» أكد، خلال المراسم، أن الصراع مع الولايات المتحدة صراع جوهري مع طاغوت العصر الذي يعيق تشكل الحضارة الإسلامية، مستعرضاً سجل الجرائم الأميركية منذ السيطرة على وكر التجسس ودعم الحركات الانفصالية والحروب المفروضة، مروراً بنكث العهود التاريخية في اتفاق الجزائر والاتفاق النووي، مما يجعل الانتقام من واشنطن حقاً مشروعاً يرسّخ الردع ويمنح البلاد حصانة إستراتيجية.

واختتمت الكاتبة بالتأكيد على تحذير «زاكاني» من محاولات واشنطن إيقاع المجتمع في خطأ حسابات عبر الترهيب أو الوعود الخادعة، مشددة على ضرورة ملاحقة حقوق الشعب الإيراني في كافة المحافل الدولية وتشكيل جبهة عالمية ضدّ الهيمنة الأميركية، مع التأكيد على أن استمرار التهديدات غير التقليدية قد يدفع إيران إلى تغيير عقيدتها الدفاعية لتقديم ردّ متناسب وحاسم.

## العدوان على إيران في ميزان الكونغرس..

# كيف تحوّلت مغامرة ترامب العسكرية إلى عبء سياسي ومالي؟

**الوفاق/** حوّلت هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٢٦، وفقدانهم السيطرة على الكونغرس، حرب إيران من ملف عسكري إلى الملف الأبرز للمساءلة السياسية لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ وهو ملف سيجعل استمرار هذه الحرب أكثر كلفة على البيت الأبيض اعتباراً من يناير ٢٠٢٧، من خلال أدوات التحقيق والميزانية وتقييد الصلاحيات الحربية.

انتقلت حرب إيران، منذ يومها الأول، من الميدان العسكري إلى ساحة السياسة الداخلية الأمريكية، وأصبحت الآن أحد العوامل الرئيسية في إعادة بناء قوة الديمقراطيين داخل الكونغرس. فقد واجه الرئيس الأميركي، الذي تعهّد خلال حملته الانتخابية عام ٢٠٢٤ بإبعاد الولايات المتحدة عن «الحروب الحمقاء التي لا تنتهي»، انتقادات من الديمقراطيين بعد شنّ العدوان العسكري المشترك مع الكيان الصهيوني ضدّ إيران، كما دفع جزءاً من ناخبيه إلى الانضمام إلى صفوف المعارضين في الانتخابات الأخيرة.

وقال ترامب لصحيفة «وول ستريت جورنال»، عقب هزيمة حزبه في الانتخابات، إن حرب إيران كانت «جزءاً من» أسباب هزيمة الجمهوريين، وإن ارتفاع أسعار الوقود، الذي يُعد نتيجة مباشرة لحرب إيران، كان العامل الأكبر وراء هذه الهزيمة. ويأتي هذا الاعتراف بعدما وصف ترامب سابقاً، خلال تجمع انتخابي، تكاليف الحرب بأنها «تكلفة ضئيلة»، وزعم بشأن أسعار البنزين أنها «ثمن بسيط لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي».

### الكونغرس الجديد؛ من الرقابة إلى ضغوط الميزانية

يعتزم الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون مواجهة ترامب باستخدام ثلاث أدوات رئيسية، هي: التحقيق والميزانية وتقييد الصلاحيات الحربية. وقال النائب الديمقراطي عن ولاية واشنطن والرئيس المقبل للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب آدم سميث، إنه يريد تحقيق «مزيد من الشفافية بشأن عمل البنتاغون وخطط الحرب في إيران». ويعتزم إجراء تحقيقات بشأن قرار بدء الحرب، وتغيّر المبررات التي قدمتها الإدارة، والخسائر في صفوف الجنود الأمريكيين، والضحايا المدنيين.

وفي مجلس الشيوخ، سيركز السيناتور الديمقراطي عن ولاية رود آيلاند والرئيس المقبل للجنة القوات المسلحة جاك ريد، على تكاليف الحرب واستراتيجيتها. وذكرت وكالة «بلومبرغ» أن الديمقراطيين يعتزمون، بعد فوزهم في الانتخابات، جعل الرقابة على حرب إيران إحدى الأولويات الرئيسية للكونغرس، ولا سيما أن البنتاغون طرح طلباً غير مسبوق لميزانية تقترب من ١٥٠٠ مليار دولار.

عملياً، يعني هذا التوجه عقد جلسات استماع بحضور القادة العسكريين والمسؤولين الاستخباراتيين ومسؤولي البنتاغون، والمطالبة بوثائق تتعلق بتحديد الأهداف وقواعد الاشتباك، ودراسة تقديرات الخسائر وتكاليف العمليات، وتقييم أداء وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث.

وقال أستاذ السياسة العامة في جامعة ماريلاند جوشوا شيفرينسون، لمجلة «فورين بوليسي»: إن الديمقراطيين «يجب عليهم وبإمكانهم» استخدام الصلاحيات التحقيقية للجان من أجل عقد جلسات استماع بشأن «الرقابة على حرب إيران». وبحسب شيفرينسون، يمكن لهذه العملية أن تزيد وعي الرأي العام بتكاليف الحرب وخسائرها وإخفاقاتها العملياتية، وأن ترفع مستوى الضغط السياسي على البيت الأبيض.

### الورقة الرئيسية؛ إغلاق جيب ترامب

تتمثل أهم أوراق الضغط التي يمتلكها الديمقراطيون في الميزانية، وليس في القرارات الرمزية. فبإمكان ترامب إصدار الأوامر العسكرية؛ لكنه يحتاج إلى تمويل من الكونغرس من أجل مواصلة حرب باهظة التكاليف، وتعويض الصواريخ المستهلكة، وإعادة بناء القدرات العسكرية.

وكتبت مؤسسة «توينتي فور» في تحليل نشرته قبل الانتخابات: «إذا سيطر الديمقراطيون على مجلسي الكونغرس، فلن يتمكنوا من إنهاء الحرب منذ اليوم الأول؛ لكن ترامب يحتاج إلى تمويل الكونغرس لمواصلة حملة عسكرية واسعة وتعويض الصواريخ التي جرى استهلاكها».

ووفقاً للتقديرات الرسمية للبنتاغون، بلغت تكاليف الحرب حتى منتصف أكتوبر ٤٧/١ مليار دولار، خُصص نحو ٢٩ مليار دولار منها لتعويض الذخائر المستهلكة. وقد ارتفع هذا الرقم بشكل ملحوظ مقارنة بالتقديرات التي أعلنها هيغسيث في يوليو، والبالغة ٣٧/٥ مليار دولار.

كما طلب البنتاغون من مجلس الشيوخ ميزانية إضافية تبلغ نحو ٨٠ مليار دولار، يرتبط جزء كبير منها بالحرب. واعتباراً من يناير ٢٠٢٧، سيصبح إقرار هذه الاعتمادات المالية بيد الديمقراطيين.

وكان السيناتور الديمقراطي عن ولاية كونيتيكت كريس مورفي قد قال سابقاً: «يجب على الديمقراطيين استخدام سلطتهم في الإنفاق لإنهاء الحرب... نريد تمويل وزارة الحرب؛ لكن إذا كان هذا التمويل سيُستخدم لمواصلة الحرب مع إيران، فلا».

كذلك أعدّ النائب الديمقراطي عن ولاية كونيتيكت جون لارسون، مشروع قانون يحظر تمويل العمليات غير المصرّح بها ضد إيران، وأعلن عزمه اتخاذ إجراءات قانونية ضد الإدارة، وقال: «يجب علينا قطع التمويل».

بناءً على ذلك، يستطيع الديمقراطيون أن ينصّوا صراحة في مشاريع قوانين الاعتمادات المالية الإلزامية على عدم استخدام أي اعتمادات فيدرالية لتنفيذ عمليات هجومية جديدة، أو إرسال قوات برّية، أو محاولة احتلال أراضٍ. وقد تتمثل إحدى الوسائل في إلحاق بند يحظر التمويل بمشروع قانون إلزامي، بحيث لا يستطيع ترامب الامتناع عن توقيعه.

### ملف هيغسيث في الكونغرس الجديد

يُعدّ وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث الهدف الأكثر ترجيحاً للرقابة التي يعتزم الديمقراطيون ممارستها. فقد تعهّد سميث بفرض رقابة أكثر صرامة على البنتاغون وإدارة هيغسيث، ويمكن للجنة التي سيرأسها التحقيق في قرار شنّ الحرب، وتغيّر مبررات الإدارة، والخسائر البشرية، ونقص الذخائر. كما أن ملف عزل هيغسيث مطروح بالفعل. فقد قدّم الديمقراطيون قرارات تتضمن اتهامات بشن الحرب من دون موافقة الكونغرس، وإساءة استخدام السلطة، وعرقلة الرقابة.

كذلك دعا النائب الجمهوري عن ولاية كنتاكي توماس ماسي، إلى إجراء تصويت على عزل هيغسيث. وقال السيناتور الجمهوري توم تيليس، إن هيغسيث سيواجه «مساءلة» خلال الجلسة القصيرة التي تُعقد في نهاية دورة الكونغرس. ولن يكون هذان الجمهوريان عضوين في الكونغرس المقبل. مع ذلك، فحتى في حال موافقة مجلس النواب على قرار العزل، فإن إدانة هيغسيث وإقالته في مجلس الشيوخ تتطلب أغلبية خاصة. ونظراً إلى أن الديمقراطيين لم يتمكنوا من الحصول على أكثر من ٦٠ مقعداً في مجلس الشيوخ، فإن فرص نجاح إقالة وزير عبر إجراءات العزل تبقى ضئيلة للغاية. مع ذلك، فإن الوظيفة الرئيسية لهذا الملف ستكون كشف المعلومات والحقائق وخلق ضغوط سياسية على البيت الأبيض.

> **يرى مسؤولون مقرّبون من ترامب وحلفاؤه الجمهوريون أن حرب إيران هي السبب الرئيسي للهزيمة، ويعتقدون أنه لو انتهت الحرب قبل أشهر لكانت نتائج الانتخابات «مختلفة تماماً»**

### لماذا أصبحت مواصلة الحرب أكثر صعوبة بالنسبة إلى ترامب؟

لم تعد الحرب مجرد قضية تتعلق بالأمن القومي، بل تحولت إلى قضية اقتصادية وانتخابية.

وقال كبير الاقتصاديين في مؤسسة «موديز أناليتكس» مارك زاندي: إن الحرب حمّلت كل أسرة أمريكية، حتى ذلك الوقت، تكاليف إضافية بلغ متوسطها ألفي دولار، موزعة على النحو التالي: ١١٠٠ دولار نتيجة ارتفاع أسعار الوقود، و ٥٤٠ دولاراً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، و ٣٦٠ دولاراً من التكاليف العسكرية.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته «رويترز/إبسوس» قبل الانتخابات أن ٥٥ بالمئة من الناخبين كانوا يعتقدون أن تكاليف الحرب غير مبررة، في حين رأى ٢٥ بالمئة فقط أنها تستحق هذه التكاليف. كما كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ما يصل إلى ثلثي الناخبين غير راضين عن إدارة ترامب للحرب.

تأتي هذه الضغوط أيضاً من داخل الحزب الجمهوري نفسه. فبحسب موقع «ألترنيت»، يرى مسؤولون مقربون من ترامب وحلفاؤه الجمهوريون أن حرب إيران هي السبب الرئيسي للهزيمة، ويعتقدون أنه لو انتهت الحرب قبل أشهر، لكانت نتائج الانتخابات «مختلفة تماماً».

> **الآن، يستعدّ الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون لوضع التكلفة الحقيقية لهذا «الثمن البسيط» على الطاولة، وثيقةً بعد وثيقة، ودولاراً بعد دولار**

### كيف يستطيع ترامب الالتفاف على الكونغرس؟

لا يزال ترامب القائد العام للقوات المسلحة، ولديه عدة وسائل للالتفاف على الكونغرس:

- **مواصلة العمليات باستخدام الميزانية الحالية:** يستطيع الاستمرار في العمليات الجوية والبحرية ما دامت الاعتمادات المالية المخصصة سابقاً متاحة.
- **استخدام الميزانية العامة لوزارة الحرب:** سبق للإدارة أن دمجت تكاليف الحرب ضمن الميزانية العسكرية العامة، لجعل الرقابة الدقيقة عليها أكثر صعوبة.
- **استخدام حق النقض ضد قوانين الديمقراطيين:** يحتاج الديمقراطيون إلى أغلبية الثلثين في كلا المجلسين لإلغاء حق النقض الرئاسي، وهم لا يمتلكون مثل هذه الأغلبية.
- **تصعيد العمليات قبل ٢٠ يناير ٢٠٢٧:** قد يلجأ ترامب إلى تنفيذ عمليات جديدة قبل بدء عمل الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، بهدف تغيير الظروف الميدانية والسياسية مسبقاً.

ومع ذلك، فإن هذه الوسائل تواجه قيوداً جدية. وترى مديرة برنامج الشرق الأوسط في معهد «تشاتام هاوس» صنم وكيل، أن الهزيمة الانتخابية تزيد الضغوط الرامية إلى إنهاء الحرب؛ لكنها لا تمنع ترامب من شن مزيد من الهجمات؛ لأنه «يحتاج إلى انتصار دبلوماسي، أو على الأقل إلى مخرج من الحرب؛ لكنه في مواجهة الهزيمة قد لا يكون مستعداً للظهور بمظهر الضعيف».

لقد بدأ ترامب حرباً كان قد تعهّد بإبعاد الولايات المتحدة عنها، من دون أن يمتلك خطة واضحة لإنهائها.

ويقول مستشار السياسة الداخلية السابق للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، ويليام غالستون، إن ترامب فقد مصداقيته عندما بدأ حرب إيران؛ لأنه كان قد وعد خلال حملته الانتخابية عام ٢٠٢٤ بإبعاد الولايات المتحدة عن «الحروب التي لا تنتهي».

وقال كبير المحللين في مجموعة «أوراسيا» غريغوري برو، لمجلة «فورين بوليسي»: «إذا عدنا بالزمن إلى ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، ونظرنا إلى الأهداف التي أعلنتها الولايات المتحدة آنذاك، فلا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة أخفقت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسية».

وكانت النتيجة أن الحرب لم تحقق هدفها المعلن، ولم تعد تكاليفها قابلة للتحمل، كما لم تعد قابلة للدفاع عنها من الناحية السياسية.

والآن، يستعد الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون لوضع التكلفة الحقيقية لهذا «الثمن البسيط» على الطاولة، وثيقةً بعد وثيقة، ودولاراً بعد دولار.

